الصحة تناقض الصحة

وزير الصحة: لم نصل إلى نتيجة نهائية بتأمين لقاح كورونا.. ومدير الجاهزية في الوزارة: اللقاح في نيسان!

| محمود الصالح

تضاربت خلال الفترة الماضية التصريحات الحكومية حول موعد توفير لقاح كورونا، والكميات التي يمكن أن يتم تأمينها والجهات التي ستوفر هذا اللقاح، والأشخاص المستهدفين في التلقيح أولاً.

هذه التناقضات شرعت الأبواب لمزيد من التكهنات، وأجمعت أغلب التكهنات أنه لا توجد إدارة محددة لهذا الملف الذي يفترض أن تكون له الأولوية على أي من الملفات الأخرى. حيث أكد مجلس الوزراء مجتمعاً والفريق الحكومي المعني بالتصدي لوباء كورونا أكثر من مرة أن الحكومة وافقت على خطة وزارة الصحة لتأمين اللقاح الخاص بوباء كورونا، وكذلك ناقش الفريق الحكومي مراحل التفاوض مع منظمة الصحة العالمية في مجال استجرار اللقاح ضد فيروس كورونا، وكلف وزارة الصحة تقديم مذكرة في ضوء ما ستسفر عنه المفاوضات، حول الآلية المتبعة ومراحل الإنجاز والمعوقات ليصار إلى مناقشتها خلال الجلسة القادمة لمجلس الوزراء لاتخاذ ما يلزم بشأنها، مؤكداً أن الحكومة تبذل كل جهدها للحصول على اللقاحات الآمنة وتقديمها للمواطنين.

وكان رئيس مجلس الوزراء قد أكد في معرض رده على أسئلة أعضاء مجلس الشعب تحت قبة البرلمان في السابع عشر من كانون الثاني الجاري أن سورية انضمت للاتفاقية التي بموجبها تؤمن اللقاحات الخاصة بالوقاية من فيروس كورونا، مؤكداً أنه سوف نتعاطى مع النوع الذي يستخدمه الأصدقاء.

في الوقت الذي أكد فيه وزير الصحة لـ«الوطن» أكثر من مرة أنه لا توجد خطة لدى وزارة الصحة لتأمين اللقاح حتى الأسبوع الماضي، ولكن هناك اتصالات لم تصل إلى نتيجة، كما أعلن أمام مجلس الشعب أن «الحكومة تسعى إلى الحصول على لقاح فيروس كورونا وفقاً لعدة شروط أهمها ألا يكون ذلك على حساب المساس بالسيادة السورية».

بينما كانت تصريح مدير عام مشفى المواساة قد أكد منذ فترة عبر إحدى الإذاعات الوطنية أن هناك مليوني جرعة لقاح ستوزع في البلاد في منتصف شباط القادم، وعاد عن ذلك في تصريح لـ«الوطن» مؤخراً بغطاء أن كل ما يتعلق في توفير اللقاح ومواعيده والجهة التي تؤمنه هي وزارة الصحة، وأنه تم تفسير كلامه للإذاعة بشكل خاطئ. أمس الأول أدلى مدير الجاهزية في وزارة الصحة توفيق حسابا بحديث لإحدى الإذاعات المحلية وللمرة الأولى يكون هناك تصريح بهذا الوضوح من وزارة الصحة أن هناك ٦٠٠ ألف جرعة لقاح سيتم تأمينها خلال نيسان القادم وسيتم توزيعها من خلال المشافي وستكون الشرائح المستهدفة باللقاح بالدرجة الأولى الكوادر الصحية، ومن ثم أصحاب الأمراض المزمنة ويليهم كبار السن، وأن الحكومة ستتحمل جزءاً من قيمة اللقاح على حين يتحمل القيمة الباقية صندوق المنظمة الدولية.

أمس أوضح وزير الصحة لـ«الوطن» أنه حتى الآن لا توجد أي معلومات بخصوص كمية اللقاح، ويتم اليوم الإثنين إجراء مباحثات مع جهات دولية لتامين اللقاح وفي حال التوصل إلى نتيجة سيتم إقرار ذلك اليوم الثلاثاء في اجتماع مجلس الوزراء، وإعلان تفاصيل كل شيء للمواطنين من خلال مختلف وسائل الإعلام.

والسؤال الذي ينتظر الإجابة عنه كل مواطن: ماذا وراء هذه التناقضات في التصريحات التي أصبحت تغذي الإشاعات التي يكون خلف الكثير منها نيات غير بريئة؟

سائقو التكسي يستغلون أزمة البنزين يتقاضون أجوراً أعلى.. والتموين تشتكي: المواطن لا يشتكي

| محمد أحمد خبازي

رفع أصحاب السيارات العامة والخاصة التي تعمل تكاسي بحماة، أجرة طلباتهم بسرعة سواء أكانت من الشوارع أم من المكاتب، بعد الرفع الأخير لسعر لتر البنزين المدعوم ٢٥ ليرة.

وبيّن عدد من المواطنين لـ«الوطن» أن أي قرار تتخذه الحكومة، برفع سعر أي مادة غذائية أو نفطية، ينعكس فوراً عليهم، إذ يعمد الباعة والتجار وأصحاب التكاسي، لتعويض ذلك الرفع منهم وتحصيله مع فوائد!

وأوضحوا أن أصحاب التكاسي وسائقيها لم يرفعوا أجرة الطلب أو التوصيلة بما هو معقول، بل رفعوها بشكل جنوني، فالطلب الذي كانت أجرته ١٠٠٠ ليرة، صارت ١٥٠٠ ليرة إذا كانت مسافته قصيرة، وتتضاعف إذا كانت طويلة.

ولفت بعضهم إلى أن المزاجية والجشع هما ما يحكم عمل التكاسي، فهو لا يخضع لقانون ولا لعُرف.

فبعض السائقين يأخذون أجرة الطلب من ساحة العاصي لمشفى حماة الوطني ١٥٠٠ ليرة وبعضهم ٢٥٠٠ ليرة، ومن الساحة ذاتها لفرعي المرور أو الهجرة والجوازات على طريق الوزراء، وإعلان تفاصيل كل شيء للمواطنين من خلال مختلف وسائل الإعلام.

والسؤال الذي ينتظر الإجابة عنه كل مواطن: ماذا وراء هذه التناقضات في التصريحات التي أصبحت تغذي الإشاعات التي يكون خلف الكثير منها نيات غير بريئة؟

طلب الراكب تشغيلها من السائق يرفض بحجة أن أجرته /ما بتوفي/.

رئيس دائرة الأسعار في مديرية التجارة الداخلية بحماة دانيال جوهر بيّن لـ«الوطن» أن التعرفة الجديدة لسيارات التكسي العاملة بمدينة حماة، حدِّدت بناء على توجيهات وزارة التجارة الداخلية، والمكتب التنفيذي للمحافظة، حيث حددت الانطلاقة الأولى بـ١٥٠ ليرة، وأجرة الكيلو متر ١٥٠ ليرة. وأجرة الدقيقة ٢٥ ليرة، وأثناء العمل بالنظام الليلي بشكل أوتوماتيكي الانطلاقة الأولى ١٥٠ ليرة، وأجرة الكيلومتر ٢٠٠ ليرة، وأجرة الدقيقة الواحدة ٤٠ ليرة.

وعند طلب التكسي من المكتب يبدأ تشغيل العداد لحظة الانطلاق من المكتب. وتحدد تعرفة الطلب خارج مركز المدينة وضمن الحدود الإدارية بالرقم الظاهر على العداد يضاف ٥٠٠ ليرة سورية بشكل أتوماتيكي بعد تجاوز ١٠ كيلو مترات وتظهر المسافة المقطوعة والمبلغ المطلوب.

وأوضح أن أي مبلغ إضافي مخالفة تستوجب اتخاذ الإجراءات القانونية بحق المخالفين.

رئيس دائرة حماية المستهلك بمديرية التجارة الداخلية نعمان الحاج بيّن لـ«الوطن» أنه لم يتقدم أي مواطن بشكوى حول تقاضي أجرة زائدة بسيارات التكسي، وأوضح أنه في حال الشكوى تتم مخالفة أي سائق يخالف التعرفة المحددة.

البحري لـ«الوطن»: توسيع كليتي العلوم والآداب في جامعة دمشق

وزير التعليم: التدقيق في إعلان المناقصات وعدم انتظار التنفيذ للربع الأخير من العام

| فادي بك الشريف

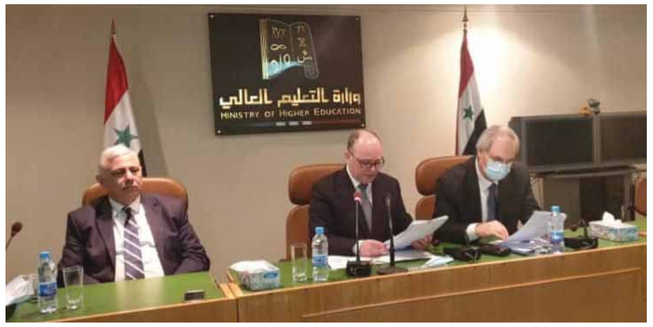

طلب وزير التعليم العالي والبحث العلمي بسام إبراهيم من جميع الجهات التابعة للوزارة البدء حال اعتماد الموازنة العامة للعام الحالي بوضع الخطط التنفيذية للمشاريع وفق برنامج زمني واضح، وعدم الانتظار إلى الربع الأخير.

كما طلب التدقيق في إعلان المناقصات ودفاتر الشروط والمواصفات الفنية المطلوبة عند الشراء والتعاقد، وتطبيق قانون العقود الناظم وتعليمات رئاسة مجلس الوزراء.

الوزير إبراهيم ترأس اجتماعاً استثنائياً ضم ممثلي الجامعات والمشافي والهيئات العلمية والبحثية التابعة للوزارة، لمناقشة خطتها لإنجاز المشاريع الاستثمارية من بنى تحتية ومباني كليات جامعية ومشافي ومخابر في ضوء الأولويات والإمكانات المتاحة وفق الموازنة الاستثمارية المخصصة لكل جهة.

وأوضح وزير التعليم العالي تتبع الخطط والمشاريع التي تقوم بها الجهات، والتدقيق فيما تم تنفيذه وما لم ينفذ والأسباب والصعوبات التي أدت إلى ذلك لاتخاذ كل ما يلزم لوضع رؤى وخطة عمل لتقييم الإنجاز، وأن يتم الاهتمام والمتابعة للمشاريع ذات الأولوية والتي شارفت على الإنهاء ضمن برنامج زمني تنفيذي محدد.

وأشار إبراهيم إلى ضرورة الاهتمام بالمشاريع الحيوية التي تخدم العملية التعليمية التي بلغت نسبة الإنجاز فيها مراحل متقدمة.

واستمع وزير التعليم العالي إلى مداخلات الحضور في الجامعات والمشافي والتي تناولت أهم الصعوبات التي تواجه عملهم ورؤى تطوير الأداء من خلال توفير العدد الكافي من الخبرات الإدارية والعلمية والإسراع في إنجاز الدراسات للمشاريع.

هذا وتقدر الموازنة الاستثمارية لوزارة التعليم العالي والجهات التابعة لها لعام ٢٠٢١ بـ٤٧ مليار ليرة سورية.

وفي تصريح لـ«الوطن» كشف نائب رئيس جامعة دمشق للشؤون الإدارية وشؤون الطلاب صبحي البحري (الذي حضر الاجتماع)، عن توجيهات صادرة عن رئيس مجلس الوزراء تقضي بإنجاز جميع المشاريع التي بدأ العمل بها منذ سنوات، ووصلت لنسب إنجاز جيدة ومراحل متقدمة بالعمل على الانتهاء منها هذا العام.

وبين البحري أنه يتم العمل على مشروعي توسيع كليتي العلوم والآداب في جامعة دمشق، مع الانتهاء من الموقع العام لتوسيع الكليتين من قاعات ومدرجات وحواسيب ومكاتب إدارية بما فيه المصاعد والبنى التحتية، مع الأخذ بعين الاعتبار المبالغ المرصودة في الموازنة لاستكمال جميع أعمال الانتهاء من المشروعين، علماً أن مشروع توسيع كلية العلوم بدأ العمل فيه منذ ١٠ سنوات وتأثر نتيجة الظروف الراهنة والأزمة.

وشدد البحري على ضرورة الانتهاء من الأعمال هذا العام، وخاصة أن نسب الإنجاز جيدة جداً، مضيفاً: إنه من المفترض انتهاء المشاريع التي وصلت لنسب إنجاز تفوق الـ٧٥ بالمئة، مؤكداً أن الاجتماع بحث مختلف المشروعات في الجامعة إضافة إلى مشاريع تعمل عليها المشافي الجامعية، بما فيه الانتهاء من كل المشاريع والعمل على قطع مراحل متقدمة.

وأشار إلى أن الاجتماع بحث عدداً من القضايا الجامعية التي تخص المرحلة الجامعية الأولى والدراسات العليا بما فيها موضوع الأتمتة.

> خطة عمل لإنجاز المشاريع في الجامعات والمشافي والهيئات العلمية

١٥ ألف كيس الإسمنت في السوق السوداء بحمص

ميلاد لـ«الوطن»: المؤسسة غير مسؤولة عن مصير المادة بعد تسليمها

اليوسف: تنظيم ٣٠ ضبطاً بمادة الإسمنت ومصادرة ٥٩٨٤ كيساً منها في عام

| حمص- نبال إبراهيم

تحدث عدد من عمال وتجاري البناء بحمص لـ«الوطن» عن ارتفاع أسعار مادة الإسمنت الأسود الحر وتضاعفها بالمحافظة، لافتين إلى قيام بعض شركات القطاع الخاص والتجار باحتكار مادة الإسمنت وبيعها بأسعار مرتفعة وعدم التزامها بالأسعار المحددة من قبل وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك بهدف تحقيق ربح مادي أكبر، مبينين أن سعر كيس الإسمنت الواحد بوزن ٥٠ كغ وصل إلى نحو ١٥ ألف ليرة سورية في السوق السوداء.

مدير فرع مؤسسة العمران في حمص يعرب ميلاد أكد لـ«الوطن» أن المؤسسة تقوم بتأمين احتياجات جميع القطاعات التي تتعامل معها، بالإضافة للمواطنين من مادة الإسمنت بأيسر الطرق ومن دون أية صعوبات منعاً للاحتكار والسمسرة، موضحاً أنه يتم توزيع مادة الإسمنت من خلال مراكزها المنتشرة بين الريف والمدينة، لافتاً إلى أنه هناك صعوبة حالياً بتوافر المادة نتيجة لتكرار أعطال معامل الإسمنت وعدم تنفيذ الخطة المقررة وقلة السيارات بالمؤسسة وكثرة أعطالها لكونها قديمة وعدم توافر قطع صيانة أصلية لها.

وأكد أن المؤسسة غير مسؤولة عن مادة الإسمنت وطريقة التصرف فيها بعد استلام صاحب الرخصة الكمية من مركز البيع التابع لها، مشدداً على أنه يستحيل خروج كيس إسمنت واحد من مستودعات المؤسسة من دون استكمال الأوراق والثبوتيات من رخص أو غيرها وفق الأنظمة والقوانين.

وبين ميلاد أنه يوجد في المؤسسة لجنة مهمتها الكشف عن المتعاملين مع المؤسسة والتأكد من مدى صحة استخدام مادة الإسمنت بحسب الرخصة التي تم على أساسها استجرار المادة، مضيفاً: وفي حال ثبت أن هناك سوءاً باستخدام المادة أو المتاجرة بها في السوق السوداء تتم إحالة الموضوع إلى مديرية التجارة الداخلية وحماية المستهلك لاتخاذ اللازم أصولاً وتنظيم الضبط التمويني بحق المخالفين ومصادرة المواد وإحالتهم إلى القضاء.

وأكد ميلاد أن توافر مادة الإسمنت بالسوق السوداء بأسعار مضاعفة لسعر المؤسسة البالغ (٦٤٢٨ ليرة سورية للكيس الواحد) يؤثر سلباً على عمل المؤسسة من حيث زيادة الضغط عليها من قبل المتعاملين لاستجرار الإسمنت بالسعر المحدد من قبل الوزارة، مبيناً أن فرع المؤسسة يقوم باستجرار نحو ٦٠٠ طن من الإسمنت يومياً من معمل إسمنت حماة وحوالي ٢٠٠ طن من معمل إسمنت الرستن، موضحاً أن هذه الكميات المستلمة غير كافية لتلبية الطلب المتزايد على الإسمنت للمتعاملين.

من جهته أكد مدير التجارة الداخلية وحماية المستهلك بحمص رامي اليوسف «للوطن» أن المديرية تعمل على مراقبة أسواق الإسمنت بشكل يومي بما يتعلق بالإتجار والتصرف بالمادة، وتتلقى جميع الشكاوى التي تتعلق بتقاضي أسعار زائدة وغيرها وتعمل على معالجتها على الفور، لافتاً إلى أنه تم تنظيم ٣٠ ضبطاً تموينياً بمادة الإسمنت خلال العام الماضي وحتى تاريخه، منها ٢٠ ضبطاً بمخالفة الإتجار والتصرف بالمادة بهدف تحقيق الربح المادي و١٠ ضبوط بمخالفات تقاضي أسعار زائدة أو عدم إصدار فواتير وغيرها.

وأشار إلى أن المديرية صادرت ما يزيد على ٢٩٩,٢١ طناً من مادة الإسمنت أي ما يعادل ٥٩٨٤ كيساً نتيجة لتلك الضبوط، لافتاً إلى ضرورة تضافر جهود الجهات الإدارية ورؤساء البلديات لضبط المخالفات والحرص على بيع المادة لأصحاب الرخص المستحقة لها ووفق الجداول التي تنظمها «عمران» بما يضمن وصول المادة لمستحقيها.

وأكد أن مخالفة التقاضي بسعر زائد تتطلب تصريحاً خطياً من المشتري، مشدداً على ضرورة تعزيز ثقافة الشكوى لدى المواطنين والعمل على الاتصال بالمديرية أو التوجه إليها في حال تقاضي أي تاجر سعراً زائداً بكيس الإسمنت.

فلاحو طرطوس يسألون الحكومة:

لماذا لا يتم رفع أسعار «التبغ» ولماذا لم تهتموا أكثر بالثروة السمكية؟

| طرطوس- هيثم يحيى محمد

ما يزال فلاحو طرطوس يعانون الكثير في سعيهم وعملهم لزراعة أراضيهم وتطوير إنتاجها بغية تحسين أوضاعهم الصعبة في ظل هذه الظروف القاسية وللمساهمة في تحقيق الاكتفاء الذاتي من الإنتاج الوطني في مواجهة الحصار والعقوبات الجائرة.. وتتمثل معاناتهم في زيادة تكاليف الإنتاج زيادة كبيرة لا قدرة للكثير منهم على تحملها إلا بالاستدانة على الموسم من التجار والسماسرة أو من خلال سحب بعض القروض كما تتمثل في عدم توفير مستلزمات الإنتاج الزراعي المضمونة في الوقت المناسب ولا سيما الأسمدة والأدوية والمبيدات والمازوت إضافة لعدم التعويض على من يتعرض منهم للكوارث الطبيعية بسبب وجود ثغرات عديدة في قانون إحداث صندوق التخفيف من آثار الجفاف والكوارث الطبيعية.

هذا الواقع غير المقبول لم تتم معالجة معظمه وفق ما يُؤكده رئيس اتحاد فلاحي طرطوس محمود ميهوب الذي عاد لطرح الكثير منها في اجتماع مجلس الاتحاد العام للفلاحين الذي عقد منتصف الأسبوع الماضي في دمشق بحضور الحكومة.

ويقول ميهوب لـ«الوطن»: إن استمرار الإنتاج الزراعي وتطوير الإنتاج في المحافظة يتطلب قيام الجهات الحكومية المعنية بأعمال كثيرة لمصلحة الفلاحين فالبيوت البلاستيكية في المحافظة تحتاج إلى دعم أكثر بسبب تكثيف الزراعة فيها، ولا بد من تأمين مستلزمات الإنتاج الزراعي من الأسمدة وغيرها وتأمين الأعلاف للقطاع الحيواني خاصة بعد ارتفاع أسعارها، وإنشاء سدات مائية وآبار في ريف طرطوس ، و رفع أسعار التبغ من أجل تشجيع الفلاحين على زراعته، وتسهيل شروط مشاريع الري الحديثة، والتعويض للفلاحين من صندوق تعويض آثار الجفاف والكوارث بغض النظر عن الترخيص والنسبة، وتأمين بيوض دودة الحرير، ودعم المعمل الموجود بريف طرطوس لكونها مادة اقتصادية، ومساواة المشاريع الزراعية بمشاريع الدواجن، والاهتمام بالثروة السمكية، وتحويل شبكات الري المكشوفة إلى شبكات مغلقة والاهتمام بالتسويق الداخلي والخارجي.

٤٢,٢ بالمئة نسبة تخزين سدود اللاذقية

حسن لـ«الوطن»: ٥٦ بئراً لسد العجز بمياه الشرب

| اللاذقية- عبير سمير محمود

بيّن مدير الموارد المائية في اللاذقية نبيل حسن لـ«الوطن»، أن نسبة تخزين السدود الحالية ٤٢,٢٪ حتى تاريخه، مضيفاً: وتتأمل بهطلات مطرية غزيرة قادمة لزيادة نسبة التخزين مع جريان الأنهار، مبيناً أنه بفعل الأمطار الأخيرة جرى نهر الكبير الشمالي فقط مقابل تغذية جيدة للمياه الجوفية.

ولفت إلى أن عدد السدود المنفذة والمستثمرة في اللاذقية يبلغ ١٤ سداً، بحجم تخزين ٣٦٦,٤٥٠ مليون متر مكعب، لإرواء مساحة ٣٣٥٠٠ هكتار، إضافة لمشروع ري نبع السن لإرواء مساحة ٩٣٥٠ هكتاراً ليصبح إجمالي المساحات المروية في المحافظة ٤٢٨٥٠ هكتاراً وإجمالي مضخات للري ٥٤ محطة.

وأشار حسن إلى أن المديرية تركز خلال خطة العام الجاري على تأهيل الينابيع والأحواض التخزينية الصغيرة لدعم الزراعات الأسرية الريفية الفقيرة مائياً، مبيناً أن الخطة تنتظر الموازنة للبدء بهذه المشاريع المهمة، لافتاً إلى التعاون مع المؤسسة العامة لمياه الشرب من خلال لجنة مشتركة لتحديد المواقع الممكنة لتنفيذ آبار داعمة لمياه الشرب بشكل دائم وبالتالي سد العجز المائي فيها، مشيراً إلى تسليم مؤسسة مياه الشرب ٥٦ بئراً ليصار إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذها ووضعها بالخدمة من قبلهم، وأوضح أنه تم حفر وإكساء وتجهيز أكثر من ٣٠ بئراً من مؤسسة المياه وهي ذات معطاتية جيدة ووضعها بالاستثمار تدريجياً، إضافة لدراسة استثمار نبع الدلب لتأمين غزارة تبلغ ١٥٠ م٣/سا لدعم العقيبة والقطيلبية وجوارهما.

وحول شكاوى أهالي قرية بسوت بنقص مياه الشرب التي طرحتها «الوطن» مؤخراً، ذكر حسن أنه تم من قبل الموارد المائية الكشف على المصادر المائية لقرية بسوت وتم تحديد نبع ذي معطائية جيدة يمكن استخدامه كمصدر داعم لمياه الشرب، وبالتالي تحسين الواقع المائي في القرية عموماً.

وتابع بالقول: تم تحديد مواقع نقاط الأمل لمنطقة القراحة من آبار وينابيع يمكن استخدامها كمصدر داعم لمياه الشرب وبالتالي تنعكس إيجاباً على الواقع المائي فيها، بالإضافة للعمل على تأهيل نبع في منطقة عين البيضا ونبع الشيخ أيوب في مشقيتا ونبع باب جنة في صلنفة وذلك لسد العجز المائي لمياه الشرب.

وأشار حسن إلى العمل على دعم المواقع في الغابات الحراجية بالموارد المائي للتعامل مع أي حريق من خلال التنسيق مع مديرية الزراعة للكشف على مواقع المصادر المائية والسدات المقترحة من قبلها في المناطق القريبة من الغابات الحراجية للمساعدة في إطفاء الحرائق وتشمل محور قسطل معاف وربيعة ومحور عين عيدو والحفة والقرداحة وجبلة موضحاً أنه ستتم دراستها.

وفيما يخص محطات الضخ والتصفية لمياه الشرب في اللاذقية، قال حسن إنه تم اتخاذ عدة إجراءات لرفع كمية المياه المنتجة للمحافظة بما لا يقل عن ٢٥ ألف م٣/يومياً، لتصبح بمقدار ٣٢,٥ ألف م٣/يومياً.

وبيّن أنه تتم حالياً دراسة أربعة مشاريع مهمة، منها دراسة إرواء أراض في منطقة الشغلفاطية- الرستين البهلولية، وإرواء أراض في قرية بللوران، ودراسة ملء سد بيت ريحان من الضخ الشتوي لنبع السن، ودراسة الواقع الفني لخزان قسمين ووضع الحلول الفنية المناسبة لضمان الاستثمار امن للخزان وإمكانية عزله من الداخل.

وأكد حسن جهوزية أضابير مشاريع مائية كبيرة منها مشروع سد وطى الخان بحجم تخزين ١,٦ مليون م٣ لإرواء مساحة ٣٠٠ هكتار، ومشروع سد شقرا بحجم تخزيني يصل إلى ١,٥٢ مليون م٣ بهدف تأمين مياه الشرب للتجمعات السكنية وإرواء مساحة ٣٠٠ هكتار.

ولفت إلى العمل بشكل دوري على صيانة السدود المنفذة والمستثمرة بدءاً من صيانة البوابات وتعشيب الأوجه الأمامية والخلفية لكل سد، وصولاً إلى تعزيل المصارف المطرية للسدود وصيانة مآخذ الري وتعزيل المفيضات التابعة لها وصيانة الإنارة للسدود.

محافظ الحسكة: إصرار الطلاب على تقديمهم للامتحان يعبر عن إرادتهم لكسر الحصار

| الحسكة- دحام السلطان

أكد محافظ الحسكة غسان حليم خليل أن تنفيذ العملية الامتحانية لطلبة الجامعات في كليات ومعاهد الحسكة في وقتها وموعدها المناسبين وبهذه الأعداد المكتملة للطلاب المتحنين، هو رسالة واضحة وصريحة من الطلبة الجادين في طلب العلم ونيل الشهادة العلمية الشرعية التي تتبع للدولة السورية، وتؤكد جديتهم في الوقوف بصف الدولة وفي خندق التحدي والمواجهة والقرار وكسر الحصار.

وبيّن المحافظ خلال الجولة التي قام بها للاطلاع على امتحانات كلية الحقوق التي أنهت يومها الثاني في تصريح لـ«الوطن»، أن إطفاء الحرائق وتشمل محور قسطل معاف وربيعة ومحور عين عيدو والحفة والقرداحة وجبلة موضحاً أنه ستتم دراستها.

الطلبة ورغم الصعوبات القاهرة وظروف الحصار المطبق على وسط المدينة لليوم الثالث عشر على التوالي من قبل العصابات المرتهنة للاحتلال الأميركي، إلا أنهم أثبتوا إصرارهم وتحديهم لكل العوائق والحواجز وعبروا كل الموانع الراهنة في سبيل طلب العلم والحصول عليه في كلياتهم من خلال قاعاتهم الامتحانية.

وفي سياق آخر لفت خليل إلى أن الحضور الضعيف الذي شهدته مدارس الحسكة في اليوم الأول من الدوام الرسمي، الذي بدأ يوم أول من أمس، بأنه جاء نتيجة لقطع الطرقات والمعابر التي تربط منازل التلاميذ والطلاب في الأحياء المحيطة بمركز المدينة بمدارسهم وبفعل توجس الأهالي من ذهاب أبنائهم إلى المنطقة المحاصرة، إلا أن إرادتهم تجاوزت الخوف والتردد وارتفعت المعنويات لديهم في اليوم التالي لافتتاح المدارس، موضحاً أن هذا دلالة مؤكدة على ثقة المواطن بالدولة الموجود فيها القانون والسلطة الإدارية والحكومية، وباعتبارها هي المعنية برعايتهم وحمايتهم تحت كل الظروف.

بدوره بين مدير فرع الجامعة الدكتور نجم الحميدي أن الامتحانات سارت بالشكل المطلوب ووفق روزنامة التقويم الجامعي المعتمد، الذي تم بالتنسيق والتعاون بين رئاسة الجامعة وإدارة فرع الجامعة، مشيراً إلى أن امتحانات هذا الفصل تختلف عن جميع امتحانات السنوات السابقة، نتيجة لإصرار الطلبة على الوصول إلى كلياتهم ومعاهدهم وكلياتهم الامتحانية من أجل بلوغ هدفهم.

وبيّن عميد كلية الحقوق الدكتور عبد الله السلمو أن الأسئلة جاءت مبسّطة وواضحة وتتماشى مع الظرف القائم وسط ظروف الحصار المطبق على وسط مدينة الحسكة.